المحاضرة الخامسة: المـــجـــــاعـــــات

تعرضت الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م وبالتحديد خلال عهد الامبراطورية الثانية (1852–1871) الى أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية مؤلمة نظرا لسياسة القسوة التي اتبعتها فرنسا ضد الجزائريين ولتوالي النكبات والكوارث الطبيعية على البلاد مما حول الأهالي الجزائريين الى طبقة محرومة ويائسة، جعلتهم أحيانا يلجؤون إلى العنف كوسيلة لمواجهة تلك السياسة.

المجاعات وأسبابها:

ظهرت هذه المجاعات بداية من العام 1866، وامتدت الى غاية 1896، وفي هذا الشأن يقول صالح العنتري، وهو شاهد عيان ومؤرخ جزائري، في كتابه (مجاعات قسنطينة):" وقعت مجاعة وقحط ويبس في الزرع وغلاء في الأسعار مع نزول الجراد، كل ذلك وقع في المرة الثالثة زمن الدولة الفرنسية، وقد لا يخفى ما جرى من الكروب والمحن علينا، فأقول أن في سنة 1866 وفي السنتين اللتين بعدها أيضا وقعت مجاعة عظيمة وقحط، وأعظمها بئسا السنة الوسطى. ولا يشك أحدا في أنها مجاعة شديدة أشرف الناس فيها على الهلاك الأليم والبلاء العظيم، بحيث انه لم يسمع في الزمان السابق بمثلها، وأن كل من أدركها من الناس الكبار المسنين في الأعمار، ودرى ما قد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق بل والى الكثير نت خواصهم أيضا، بادية وحاضرة، من التشتت والفناء وأكلهم الحشيش ونحوه، وما هي إلا مجاعة سوداء لم نر في الزمان السالف أقبح وأفضح منها، وليس الخبر كالعيان. هذا وقد استمرت هذه المجاعة الى غاية عام 1869، الأمر الذي جعل الجزائريون يتحولون الى طبقة اجتماعية محرومة بائسة مغلوبة على أمرها، بل أن المنحى الديموغرافي للسكان انخفض بصورة كبيرة نتيجة كثرة الوفيات ضحايا المجاعات."

أما العوامل التي أدت الى حدوث هذه البلايا فيمكن ارجاعها الى:

1– السياسة الفرنسية في الجزائر :

والتي كانت أحد أهم أسباب مجاعات النصف الأول من القرن 19م (وأهمها مجاعات 1866،1867 1868 و1869)، نتيجة الإجراءات والقوانين التي شنتها كل من الإدارة الفرنسية ونظامها العسكري والتي مست مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

من مصادرة للأراضي والأوقاف عبر مراسيم نزعت من خلالها الإدارة مساحات شاسعة من الأراضي ومن بين هذه القوانين والمراسيم نذكر:

- أمرية أول أكتوبر 1844 التي أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها الى المستوطنين وقضت بشغور الأراضي غير المستغلة، التي لا يثبت الجزائريين ملكيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر، وضمها الى أملاك الدولة مما أدى الى فقد الجزائريين 20 ألف هكتار .

-أمرية 21 جويلية 1846 التي أكدت الأمر السابق بفرض حيازة وثائق الملكية على كل مالك أرض جزائري وإلا ضمت أرضه الى أملك الدولة أو وكلت الى التحقق من الوثائق الى مجلس المنازعات.

- وفي نفس الوقت شجعت الحكومة الاستعمارية على توسيع دائرة الاستيطان بتشجيع الهجرة الأوروبية، لدعم مرافقة عمليات الغزو والتوسع، وبالمقابل انتزعت مساحات هائلة من أيدي الأهالي الجزائريين التي منحت الى المعمرين فأنشأت القرى الاستيطانية وتزايد عددها مع تزايد المهاجرين كل سنة .

- كما كان لتأسيس المكاتب العربية الأثر البالغ في تأزم الأوضاع الاقتصادية للفرد الجزائري الذي أثقلته الضرائب واتعبت كاهله مما اضطره في وقت لاحق الى بيع ما تبقى له من ممتلكات من أجل عتق رقبته أو الهجرة الى الخارج، خصوصا بعد ما اشتد نشاط الضباط العسكريين وسياستهم القمعية ضد الأهالي.

-وقد تواصلت هذه السياسة عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية وخلفتها الامبراطورية الثانية (1852–1871) بزعامة الامبراطور نابليون الثالث ، الذي تحكم في سياسة فرنسا والجزائر، فاستعاد العسكريون نفوذهم بزعامة الحاكم العام "راندون (Randon) " الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي وبنى حوالي 26 قرية استيطانية خلال أعوام 1853–1859 وانتهج نفس سياسة الجنرال بيجو وممن سبقوه في مصادرة الأراضي.

-قانون 16 جويلية 1858 الذي أخضع الأوقاف للأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري، مما سهل ظهور المستعمرات الأولى بالقبة والشراقة وحسين داي.

-كما لجأ راندون الى تطبيق سياسة التحديد والاحتواء (cantonnement) وتعني حصر القبائل، الذين يحتلون في شكل جماعي مساحات من الأراضي، في جزء من أراضيهم لتمكين السلطات من الاستلاء على ما تبقى من المساحات.

-هذا وقد استهدفت الهيئات والجمعيات الدينية هي الأخرى من مساحات أرضية هائلة، استولت عليها فرنسا من الجزائريين، الأمر الذي نتج عنه فقدان هؤلاء لحيواناتهم وعزلهم عن مناطق الانتاج الفلاحي والاقتصادي بصفة عامة .

-وقد قدر الدكتور وارنيه (Warnier) مصاريف الجزائريين في الفترة ما بين (1851–1866) بحوالي370,8م فرنك. وكان هذا الإرهاق مقصودا لتجريد الجزائريين من ثرواتهم...

2 -الكوارث الطبيعية:

عرفت الجزائر مجموعة من الجوائح أخطرها وقع في النصف الثاني من القرن 19م، ومنها والزلازل والجراد والجفاف.

أ- الزلزال:

استمرت الهزات الأرضية خلال الفترة الاستعمارية، رغم قلتها مقارنة بالفترة العثمانية، فقد ضربت مدينة الجزائر سنة 1830 وعاودت الكرة سنتي1831–1835 وفي سنة 1839 تعرضت إلى هزة كانت أكثر خطورة وعنفا من سابقاتها.

أما سنة 1840 فقد حدث زلزال في البليدة، ثم في شرشال سنتي 1846–1847، وكان أكثر الزلازل شدة هو الذي وقع بين أشهر أفريل ونوفمبر1853 في كل من مليانة والأصنام والجزائر والمدية، وفي جانفي 1867 ضرب كل من البليدة وموزاية، والعفرون وحمر العين.

تركت هذه الهزات الأرضية أثار سلبية على الناحية الديمغرافية والصحية، فما خلفته من ضحايا تسبب في تناقص عدد السكان، بالإضافة إلى عدد الجرحى والإعاقات البشرية، وتحطيم المنازل وتخريب المدن، وبقاء السكان دون مأوى معرضين لمختلف التقلبات المناخية مما انعكس عليهم صحيا، والدليل على ذلك ما حدث في زلزال 1867 بالعفرون، الذي تحطمت فيه 99 بالمائة من المنازل، أما من الناحية الصحية فكثرة الجثث المتناثرة والجرحى والدم أدت إلى التعفن مما ساعد على انتشار الأوبئة والأمراض مثلما حدث في

زلزال البليدة. ومما سبق ذكره نرى أن الزلازل ساهمت بشكل كبير في تدهور الوضع الصحي.

ب- الجراد :

واصلت أسراب الجراد زحفها على الجزائر حتى في الفترة الاستعمارية، فقد هاجم البلاد سنة 1847-1848 بكميات كبيرة وترك آثارا مدمرة، بحيث أدى النقص في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار في الحبوب والمواد الغذائية، هذا ما سجلته تقارير المكاتب العربية ملفتة انتباه السلطات العليا، حول الحالة الصحية التي كان عليها السكان في حين أشارت التقارير إلى استخلاص الضريبة وهو أمريبين إلى أي حد لا إنسانية هذا الاستعمار.

كما تعرضت سنة 1864 لجحافل الجراد وأخذ هذا الغزو شكلا خطيرا مع بداية عام 1866، الذي أطلق عليه "عام الجراد"، حيث عبرت أسراب الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه ملتهمة في طريقها كلما تجده من الخضار والثمار مما أدى إلى فقد الناس إنتاجهم وتعرضهم لضائقة مادية شديدة.

أما الأوروبيون فكانت الأزمة خفيفة عليهم لتوفر وسائل الوقاية لديهم والإمكانيات المادية الأخرى، وبقي خطره يتكرر كل عام وفي سنة 1869-1870، عاود الجراد الهجوم على البلاد خاصة منطقة حكم المقراني بمجانة، التي أتلف فيها محاصيل الفلاحين، مما اضطر المقراني إلى أخذ قروض من البنوك، والسماسرة اليهود بأرباح عالية ليساعد بها الفلاحين على توفير حبوب البذر.

كما زحف وعمَ مقاطعة الجزائر عام1874، وكذلك منطقة الجلفة، حجوط، متيجة، العفرون وبومدفع، إضافة إلى الأصنام وملیانة، بوفاريك، القليعة، بوزريعة، ومع بداية 1875 زحف من الجنوب نحو الشمال وتوقف عند منطقة الهضاب ثم انتقل إلى منطقة الجزائر عام 1884 ليصل سنة 1885، حيث غطى كل من بوسعادة، تيارت صور الغزلان، الشلالة، وبعد شهرين وجهته الرياح نحو مقاطعة قسنطينة. ثم واصل زحفه سنوات 1887-1888-1889-1890، وخلال الفترة الممتدة بين 1893-1891 عم الجراد منطقة الساحل من بجاية إلى القالة ومنطقة الهضاب العليا ابتداء من شهر أفريل، وأمام الآثار السلبية للجراد اتخذت الحكومة الفرنسية عدة إجراءات من بينها: إنتاج عدة مبيدات لقتله، اختراع عدة آلات لجمعه، استعمال عدة طرق للقضاء عليه. وهكذا نرى أن هذه الإجراءات التي

قامت بها السلطات الفرنسية كانت لصالح الأوروبيين فقط، وتركت الأهالي يعانون من آثاره المدمرة وحدهم.

ج- الجفاف :

عرفت البلاد عدة سنوات من الجفاف خلال الفترة الاستعمارية، وفي كثير من الأحيان كان يزامن مع زحف الجراد، فوقع الجفاف في سنتي 1847–1848 وساد مختلف مناطق البلاد، لكن أخطر سنوات الجفاف كانت سنة 1867، فمنذ 1865 والمطر يشح ولا ينزل إلا بمقدار، وفي أيام قليلة في الشتاء، دام هذا القحط ثلاث سنوات، خاصة عام 1867َ الذي قلت فيه حتى مياه الشرب والسقي، وجفت الينابيع في الصيف، واشتد البرد في الشتاء، فيبست الحشائش وماتت المواشي خاصة في الهضاب العليا. ويصفه ابن العربي بقوله: "... وما وقع في زماننا في القحط فقد هلك الناس فيه كثيرا... وفي هذا الزمان ترى الدنيا بيضاء ليس فيها نبات ولا خصب ولا حطب... لم يقع القحط بهذه الشدة."

عم غلاء المواد الغذائية، فأصبح القمح يباع بـ64,46 فرنك للقنطار، بعدما كان بـ 50.28 فرنك للقنطار أي في سبتمبر1867، ثم وصل سعره إلى68,30 ف للقنطار في شهر أكتوبر، أما الشعير فنجده في سهل متيجة بـ 22 فرنك، وفي منطقة القبائل ارتفع إلى 35 فرنك، أما في مليانة أصبح بـ 40 فرنك، ونلاح أن ارتفاع الأسعار كلما تقدمنا نحو الجنوب، وهذا الأمر يجعلنا نقول أن المناطق الداخلية كانت هي الأكثر تضررا.